Doi: 10.34120/joe.v39i153.465
https://orcid.org/0000-0001-7264-9632

دور جامعات الوقف في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم في دولة قطر لمواكبة رؤية قطر (2030)

د. هدى سالم الكبيسي[1]
كلية التربية – جامعة قطر
دولة قطر

الملخص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تعرف الدور الحيوي للجامعات، في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم في قطر – تماشياً مع رؤيتها الوطنية (2030) – في ضوء النماذج العالمية. **المنهجية:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتم جمع البيانات من خلال الاستبانة تحت ثلاثة محاور: المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، والمحور العلمي، من عينة عشوائية ضمت 76 فرداً من العاملين بالإدارة العامة للأوقاف (أوقاف) بقطر، تم معاملتهم كخبراء وقف إسلامي. **النتائج:** وتُظهر أهم نتائج الدراسة أن خبراء الوقف يُدركون –بشكل عالٍ– وجود دور حيوي لجامعات الوقف، في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم 3.65، احتل محورُ الدور العلمي في هذا السياق المرتبة الأولى. كما تشير النتائج إلى وجود فروق إحصائية بين تصورات أفراد العينة لمحاور دور جامعات الوقف في التنمية الاقتصادية للتعليم تعزى إلى متغيرات: السن، الجنسية، والمؤهل العلمي. **الخلاصة:** أوصت الدراسة بضرورة تنويع تمويل التعليم الجامعي؛ ما يتوقع معه تخفيف الإنفاق الحكومي على التعليم، وذلك بتبنِّي مفهوم «جامعات الوقف»، مستفيداً من النماذج العالمية ونتائج الدراسات الحديثة في هذا الميدان، وتشجيع قطاعي التعليم العالي (الخاص والعام) في قطر على تأسيس جامعاتها الوقفية، أو أي صورة أخرى منها؛ كالصناديق والكراسي العلمية الوقفية، بحيث تطلق برامج وتخصصات علمية تُلبِّي احتياجات السوق ومتطلبات التنمية المُستدامة؛ وأخيراً العمل على استغلال الثقافة السائدة والحجم الهائل للوقف المحلي، وتوجيهه نحو التعليم لتحقيق أهدافه المرجوَّة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي، دور جامعات الوقف، التنمية الاقتصادية للتعليم، النماذج العالمية، رؤية قطر الوطنية (2030).

1 أستاذ مساعد في تمويل التعليم بقسم العلوم التربوية ومدير المركز الوطني للتطوير التربوي بجامعة قطر. **الاهتمامات البحثية:** تمويل التعليم، تقييم السياسات والآليات التعليمية والمالية للتعليم العام والخاص، حركات إصلاح التعليم، الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، وتسويق التعليم. **الإيميل:** huda@qu.edu.qa

– **سُلم البحث في 2023/9/12، أجيز للنشر في 2024/1/17.**

المقدمة

تقوم التنمية الاقتصادية على أحد مكونات المساعدات الذاتية ودعم المجتمع؛ نظراً لكونها ترى أن المبادرات والمساعدات الذاتية في المجتمعات، من مكونات التنمية الاقتصادية المهمة لدعم المجتمع وتحقيق مستوى معيشي نوعي لأفراده في الحاضر والمستقبل؛ إذ إنها تُعَد وسيلة فاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيزها، وذلك من خلال تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والتعليمية الضرورية للمجتمع. كما أنها تُتيح للمجتمعات الاستفادة من الإمكانات المتوافرة بها بصورة أفضل. ومن هذا المنطلق تأتي المبادرات المرتبطة بالوقف الإسلامي لتؤدي دوراً رئيساً في هذا السياق.

يُشكل الوقف الإسلامي إحدى الخصائص البارزة في تكوين المجتمعات الإسلامية، وهو ظاهرة اجتماعية ودينية راسخة وقديمة، كذلك يمثل جزءاً أساسياً من هويتها الاقتصادية. كما يتسم الوقف الإسلامي بدوره البارز في تعزيز التنمية الاقتصادية؛ إذ يُعد من الروافد التي تسهم -بشكل كبير- في تحقيق النمو المستدام، الذي يسعى المجتمع الإسلامي حثيثاً إلى تحقيقه، ويتيح هذا النوع من التمويل الخيري والاقتصادي إمكانات فريدة لتحفيز الاستثمار والاستدامة، وتعزيز المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي، وتحقيق التوازن بين الاقتصاد والمجتمع؛ مما يسهم في تحقيق التطور وتعزيز الرخاء الاقتصادي للمجتمع. وقد اتجهت دول إسلامية عدة نحو اعتماد هذا النهج؛ بتوجيه التبرعات والأموال الموقوفة لإيجاد مبادرات ومشاريع ومؤسسات تعليمية وجامعات، تُسهم في تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع (الزيدي، 2018).

وتُعَدُّ الجامعات منظومة حيوية -لا غنى عنها- في البنية الاجتماعية بالمجتمع؛ لما لها من دور اقتصادي وتنموي محوري. ويُنظر إليها كـ "مؤسسات إنتاجية" يعتمد عليها المجتمع لتخريج كوادر بشرية ذات مؤهلات وكفاءات عالية؛ تساعد في نشر ثقافته وتحقيق رؤيته وطموحاته المستقبلية. ويتم لها ذلك من خلال تقديم البرامج التعليمية والتدريبية العالية الجودة، التي تُلبي احتياجات سوق العمل؛ ما يسهم في تأهيل أفراد المجتمع للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن القول إن تأثير مخرجات التعليم العالي يصب -بشكل مباشر- في سوق العمل، وذلك من خلال

تقديم رأس المال البشري المؤهل، وتقديم ودعم المهارات الضرورية واللازمة لتلبية متطلبات التنمية. لذلك فالمطلب المُلحّ حالياً هو: أن تبذل الدول مزيداً من الجهود والعمل بجدية لتحسين أوضاع الجامعات وتطويرها (الجهني، 2016).

ومع تزايُدِ الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، وارتفاع نسبة المقيَّدين في الجامعات، وضَعَت كثيرٌ من الجامعات في معظم دول العالم أولويةً قصوى لتنويع مصادر تمويلها -بصفة عامة-، ولمواجهة الأزمات الاقتصادية -بصفة خاصة، ولتعزيز مسيرتها العلمية وتحقيق أهدافها، ولا سيما بأن يكون تمويلاً مرتبطاً بالشريعة الإسلامية، ويستند إلى سمو غاياته وآليات تحقيقها، بحيث يكون تمويلاً قائماً على أساس الوقف الإسلامي (شيخ وبن زيان، 2017).

لذا فإن العديد من الدول المتقدمة اتجهت نحو التركيز على الوقف كأحد أهم البدائل المتوافرة في ميدان التمويل الإسلامي، وتطويع الأساليب الوقفية الحديثة لزيادة مواردها المالية؛ إيماناً منها بأهمية الوقف ومدى دوره في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة للمجتمع. وقد حققت مؤسسات الوقف الإسلامي نجاحاً باهراً في حقل التعليم متمثلاً في إنشاء المدارس مما أدى إلى زيادة نسبة تكافؤ الفرص التعليمية، وتمكين الطبقات المهمَّشة من الحصول على حق التعليم (Mujani et al., 2018).

بعد ذلك انتقل هذا النمط ليطبق في التعليم العالي؛ إذ تُعد كلٌّ من: جامعة أكسفورد وجامعة كامبريدج في المملكة المتحدة، بالإضافة إلى جامعتي هارفارد وستانفورد في الولايات المتحدة، من الجامعات التي تمّ تأسيسُها بمواردَ ماليةٍ وقفية؛ لذا باتت جامعات الوقف محرك التنمية الغربية -وبالأخص في ميدان التعليم والطب والتكنولوجيا- بغاية تقديم المساعدات لدى الفقراء والمحتاجين؛ وتوفير المصالح المجتمعيَّة الأخرى؛ كإتاحة المرافق العامة والتعليم والبحوث العلمية والمكتبات، ولاسيما أنها تُعد أيضاً أحد مصادر التمويل الجامعي (Mujani et al., 2018).

وقد كان لتبنِّي مفهوم "جامعات الوقف" أو "الجامعات الوقفية" دورٌ بارزٌ في المشاركة في عملية التنمية والبناء، وتقديم خدماتها للمجتمع، وذلك عبر اقتحامها للميادين الحيوية والهندسية، وأيضاً علوم الفضاء والحاسوب والمجالات النووية، والعديد من الميادين التنموية التي اتصلت -بشكل وثيق- بالمؤسسات التي تصب في

تحقيق النهضة المجتمعية (الأشرم، 2019). كما أنها تتميز بالعديد من المنافع؛ بدءاً من تأسيسها وتشييدها إلى المنتج النهائي -وهو رأس المال البشري لها-، متمثلاً في الطلبة الجامعيين كقوى عاملة بالمجتمع. وأوضحت الدراسات أن الوقف يحقق مصدراً بديلاً لتمويل الجامعات؛ كما في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وجامعة الأزهر. وقد تمت الإشارة هنا إلى تلك المؤسسات الوقفية بالذات؛ وذلك لكونها من أكثر المؤسسات التعليمية التي تمارس الوقف بريادة وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وتُعد تلك المؤسسات نماذج رائدة لتقديم الإسهامات التمويلية للحكومة سواء بصورة مباشرة للهيئة التدريسية أو بصوة غير مباشرة من خلال تقديم المنح والجوائز والكتب والمباني الجامعية، الأمر الذي يصب على المنتج النهائي (الطالب)، المقدم لسوق العمل، كإسهام مجتمعي يدعم -بدوره وبشكل مباشر- التنمية الاقتصادية للتعليم (Dyachkova, 2016).

ولا يقتصر الأمر على تلك الجامعات؛ بل إن هناك نماذجَ عالميةً أخرى بارزة في الدول المتقدمة، والتي يمكن النظر إليها واعتمادها كنموذج، عند الحديث عن تطبيق نظام جامعات الوقف، وأغلب تلك النماذج أُنشئت كبابٍ للصدقة الجارية في بدايتها؛ ثم اتخذت المسار لتعزيز مسيرتها العلمية -وإن اختلفت الغايات-، لدرجة أن البعض يُشير إلى تفوُّقها على تجربة الوقف العلمي في الفكر الإسلامي وصولاً إلى تنمية ثقافية دائمة (Yayeb, 2017). وقد تعددت مُسميات هذه الجامعات واختلفت من دولة لأخرى؛ كـ "الجامعات غير الربحية"، "الجامعات المجانية بلا رسوم"، و"الجامعات الوقفية" -كما يطلق عليها في تركيا-. ومن أبرز تلك النماذج على الإطلاق: النموذج الوقفي للجامعات الأمريكية؛ والمتمثل في "جامعة هارفارد"، والنموذج الوقفي البريطاني؛ كـ "جامعة كامبردج"، والنموذج الوقفي التركي، والكندي، والأسترالي (Yayeb, 2017)، كما سنناقشه لاحقاً.

وتركز أهداف جامعات الوقف على أهداف التنمية الاقتصادية ودعمها للتعليم -بالمقام الأول-، وذلك باعتمادها على التطبيق العملي في جميع ميادين التنمية الاقتصادية التي تقدم خدماتها للمجتمع؛ ما ينعكس على ازدهاره؛ كالميادين التقنية المستحدثة، وتوفير فرص عمل للخريجين، وتحقيق التبادل العلمي من خلال بناء علاقات بين الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية (صلاح الدين وآخرون، 2018). كما تتسم فلسفة جامعات الوقف بالتفرد في أسلوبها وشكلها؛ إذ يتم وضع خطط متميزة لحل العديد من الأزمات بصورة شاملة، كما أن عملية انتقاء موقع تلك

الجامعات تكون عادة في أماكن يُخطَّط لتحقيق التنمية والازدهار فيها؛ كالمناطق النامية (صلاح الدين وآخرون، 2018).

وفيما يخص (دولة قطر)، نلاحظ تأكيد رؤيتها الوطنية (2030) على أهمية التعليم كعامل رئيس في التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتهدف الرؤية إلى تحقيق التعليم للجميع بجودة عالية، وإلى تنمية القدرات البشرية في جميع المجالات (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2008). وفي ظل ذلك يمكن أن تكون جامعات الوقف أحد الخيارات المتاحة أمام الدولة لتحقيق هذه الأهداف، سواء بإسهامها في توسيع فرص التعليم بتوفير خيارات تعليمية جديدة ومتنوعة؛ أو بتحسين جودة التعليم بإيجاد بيئة تعليمية مميزة وبرامج تعليمية عالية الجودة، تعتمد -بشكل كبير- على البحث العلمي والابتكار؛ لإعداد جيلٍ قادر على المنافسة في سوق العمل العالمي، والإسهام في التحوُّل الرقمي في المجتمع؛ أو برفد موارد مالية إضافية للتعليم، عبر جمع التبرعات والهبات من الأفراد والمؤسسات المجتمعية والخيرية -كمصدر ثابت للتمويل-، أو بفرض رسوم دراسية رمزية على الطلبة لتغطية جزءٍ من تكاليفها، أو من خلال الاستثمار في مشاريع تجارية، وتقديم خدمات تعليمية وبحثية مدفوعة الأجر. ويتوقع أن يسهم جميع ذلك -أو بعضه- في توفير مصدرٍ إضافيٍّ للتمويل، أو في زيادة الإيرادات المالية لتلك الجامعات.

مما سبق، ندرك أهمية الوعي بالدور البارز لجامعات الوقف في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم الممكن حدوثها -فيما لو تم تطبيق هذا المفهوم- في قطر، في ضوء النماذج العالمية البارزة، ونتائج الدراسات الحديثة ذات الصلة، ولربما أثَّر ذلك في إحداث نقلة نوعية في طرق تمويل مؤسسات التعليم العالي غير الربحية، وما تقدمه من برامج تعليمية وأنشطة وفعاليات، بما يتماشى مع رؤيتها الوطنية (2030).

من ناحية أخرى، تقوم فكرة جامعات الوقف على "مبدأ التعليم والتعلُّم لمدى الحياة ولأجل الحياة"، وذلك عبر توفير وضخ الموارد المالية الثابتة لإدارة عملية التعليم، وعقْدِ شراكة بين كلٍّ من الجامعات نفسها ومؤسسات المجتمع المدني؛ من أجل تحقيق أقصى مستوى من الاستفادة العلمية. بالإضافة إلى العمل على توفير أعداد كافية من أعضاء الهيئة التدريسية في مختلف التخصصات، وتوفير التعليم باللغات الأجنبية، وتوفير فرص تمويل للبرامج البحثية، والاستفادة من جميع البنى

التحتية والفيزيقية للجامعات، وبناء القدرات لدى طلبة الجامعات؛ لتقليص الفجوة بين سياسة التوظيف وسوق العمل في المجتمع؛ ما يؤدي إلى جودة التعليم، وتقليل اعتماد الجامعات على التمويل الحكومي (Dyachkova, 2016). ويمكن تفسير ذلك من منطلق رؤيتي، إلى أن التمويل الناتج من الوقف يُعد أحد المصادر الضرورية البديلة لتمويل الجامعات، وتعزيزها يُعد بمثابة جزءٍ من الخطط المستقبلية للجامعات الحكومية.

وأوضح كل من (Fakhrunnas, 2016 and Mujani et al., 2018) عدداً من المتطلبات الضرورية لإنشاء جامعات، الوقف منها:

1 - **المتطلبات الإدارية:** تتمثل في إتاحة هيكل تنظيمي في الجامعة، يكون مسؤولاً عن فلسفة الوقف وأساليب استثماره في الجامعة الوقفية، وتشكيل ضوابط قوية لإدارة الجامعة وإدارة أموالها، تكون كفيلة للشفافية والنزاهة في التعامل مع تلك الموارد، كذلك لا بد من بناء نظم إدارية معاصرة في أسلوب إدارة جامعات الوقف، وتكوين هيئة مختصة مسؤولة عن إنشاء أمانات وقفية واضحة المعالم تُبيِّن هدفَها ورسالتَها ومتطلباتِها، بما يتوافق مع غايات الجامعة نفسها وأهدافها بحيث تفي بمتطلبات التنمية الاقتصادية واحتياجاتها في المجتمع.

2 - **المتطلبات البشرية:** تتمثل في عقد الدورات التدريبية لدى العاملين في الجامعة الوقفية؛ من أجل زيادة مستوى كفاءاتهم ومهاراتهم في إدارة الوقف، وتوفير الكوادر الإدارية المدرَّبة وذات الخبرة التي لديها الإمكانية على إدارة أموال الوقف وتوظيفها في التعليم الجامعي، وأيضاً تحفيز الطلبة الخريجين بعد توظيفهم للتبرع بنسبة رمزية من راتبهم للجامعة الوقفية، يمكن اعتبارُه "رداً للجميل".

3 - **المتطلبات المادية:** تتمثل في تنمية أموال الوقف في الجامعات عبر الاستثمار في العديد من المعاملات سواء الصفقات التجارية أو العقارية أو الصناعية. وكذلك في الاستعانة بأصحاب الخبرات في مجال الاستثمار، بهدف تحقيق التميز في توظيف موارد جامعات الوقف واستثمارها، وتطوير الأساليب والإجراءات المتبعة في إدارتها واستخدامها بما يتوافق مع المعايير العالمية.

4 - **المتطلبات المجتمعية:** تتمثل في تعزيز قيم الشراكة المجتمعية، والتحفيز على القيام بالأعمال التطوعية وخدمة المجتمع، وتحفيز الطلبة على الدعم المجتمعي والعطاء؛ لتثبيت القيم الإسلامية بما يضمن للدولة الثبات

الاقتصادي. بالإضافة إلى العمل على تدريب الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، على ممارسة قيم التطوع والأعمال الخيرية داخل حرم الجامعة الوقفية.

وعليه، فإنني أنادي بضرورة الاستفادة من النماذج العالمية الناجحة المطبقة لهذا المفهوم، من جامعات الوقف في الدول المتقدمة، والعمل ليس فقط على استعارتها ونقلها (لا أقصد هنا سياسة القص واللزق أو التقليد الأعمى)؛ بل وتكيفها بما يتوافق وأسس الشريعة الإسلامية في إدارة أموال الوقف، وخصائص البيئة المحلية ذات الهوية والقيم العربية والإسلامية، وزيادة دائرة الاستثمارات الوقفية؛ لتضم جميع ميادين المجالات التنموية والحيوية والعلمية الأخرى.

وللوقف دورٌ مهم في التعليم، خاصة فيما يتعلق بتغطية متطلبات المجتمع وإسهاماته الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. ويعد هذا النوع من الوقف من أنجع أساليب الازدهار المجتمعي المرابط بالتقنية والعلم والفكر؛ لأنه يُسهم في تجويد العلوم والعمل على نشرها عبر وسائله وقنواته المختلفة؛ كالمساجد. ولقد كان له فضلٌ كبيرٌ في تحقيق الديمومة في المؤسسات العلمية قديماً وحديثاً، بمساعدتها على القيام بدورها المرجوِّ. وبهذا، يكون من الممكن جمع دور الوقف وأهميته في التعليم اقتصاديّاً، وذلك في النقاط الآتية (صلاح الدين وآخرون، 2018):

- تعزيز الموارد المالية الذاتية للمؤسسات التعليمية ودعمها، فكأن للأموال الموقوفة سبباً أساسيّاً في تحقيق أهم الإنجازات في الميادين المتعلقة بالكيمياء والصيدلة والطب، فهي تحتضن هذه التخصصات، وتشكِّل مصدراً لتمويل بحوثها ودراساتها الحديثة.
- يُعد الحيز الذي تتمكن من خلاله المؤسسات التعليمية من تقديم إسهاماتها في ازدهار العلم وتطوره؛ لأنها تُتيح لهم بيئة مناسبة، وتكفل لهم مورداً مستمرّاً، يمكِّنهم من البحث بكل حرية.
- تنظر إليه الدول المتقدمة كأحد مصادر تمويل التعليم العالي ليس الإضافية بل الرئيسة؛ إذ تشكل عوائد استثماره جزءاً كبيراً من مصادر النفقات التشغيلية للجامعات.
- تُعزز أموال الأوقاف الحالة المالية للجامعات، وتكسبها الكثير من الاستقلالية المادية.

- يُؤدي دوراً بارزاً في تعزيز الميزانية التشغيلية للأنشطة البحثية والتعليمية للجامعة، على الأجل البعيد والمستقبلي.

ويحدد بن سمينة وبوضياف (2018) مجموعة من الأدوار، التي يمكن من خلالها دعم الاستثمار الوقفي للتنمية الاقتصادية في المجتمعات، وتتمثل في الآتي:

1 - يشكل تعزيز مستوى الزيادة الرأسمالية مطلباً أساسياً من متطلبات التنمية الاقتصادية؛ إذ إنها تتطلب عادةً تمويلاً هائلاً يفوق -في بعض الأحيان- قدرة بعض الدول بمفردها على توفيره، الأمر الذي يُعزز إسهامات الوقف بالمشاركة في تلبية تلك الاحتياجات المالية. وهذا يؤكد قدرة الوقف على تحريك المشاريع التنموية وتحفيز النمو الاقتصادي. ولعل خاصيته كصدقة جارية، تعزز أيضاً قدرته على القيام بهذا الدور بشكل فعّال، من دون تجاهل الأهمية الكبيرة لدور الزكاة في هذا الصدد.

2 - يعمل الوقف على دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل فاعل؛ ما يترك أثراً طيِّباً على تحقيق التنمية المستدامة.

3 - يعُد الوقف عاملاً بارزاً في حل الكثير من الأزمات الاقتصادية؛ كالفقر والبطالة. إذ تعمل الاستثمارات الوقفية في المشاريع الاقتصادية على استيعاب الأيدي العاملة فيها وتوظيفها؛ ما ينعكس على حياة هؤلاء الأفراد وأسرهم؛ اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً.

ويؤكد الشريف (2017) أن أبرز ميادين عمل جامعات الوقف تلك التي تدعم المشاريع البحثية والعلمية التي تخدم المجتمع، والتي تعمل على تطوير البرامج الخاصة بخدمة الطلبة وتحسين معيشتهم، ومساندة المشاريع التي يطرحها الموهوبون منهم أو التي تسهم في التغلب على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

مما سبق، فإني أرى أنه نتيجة للسياسات المستقبلية لدولة قطر، وسعيها الدائم نحو تجويد التعليم الجامعي وتطويره، وخاصة بالتواكب مع أهداف رؤية (2030)، بات من الضرورة بمكان تنويع مصادر التعليم الجامعي المالية، وعدم الركون على التمويل الحكومي كمورد أوحد رئيس. إذ إن البحث عن مصادر بديلة أو إضافية لتمويل التعليم -ولعل أحدها يتمثل في الاستفادة من النماذج العالمية الناجحة في تطبيق تجربة جامعات الوقف- وهو وفق تصوري؛ صار متطلباً أساسيّاً.

من ناحية أخرى، تواجه جامعات الوقف جملة من التحديات، تعرقلها عن العمل بصورة صحيحة، حددها الأشرم (2019) في الآتي:

1 - عدم استقلاليتها؛ إذ عادةً ما تندرج تحت الجامعات الحكومية.

2 - تعقد إجراءاتها المتصلة بتكوين المؤسسات الخاصة، وفتح حسابات بنكية لأوقاف الجامعات.

3 - زيادة نسبة الرسوم الضريبية المقررة على برامج جامعات الوقف.

4 - عدم قدرة الدولة على ضمان استمرارية التمويل اللازم لتلك الجامعات، أو/ وتوفير بنية سليمة لها؛ مثل تخصيص الأراضي الاستثمارية لإنشائها.

أما عالمياً، فقد هرولتْ كثيرٌ من الجامعات نحو تبنِّي مفهوم جامعات الوقف وإنشائها، ومن أبرز تلك النماذج العالمية:

- **النموذج الوقفي في الولايات المتحدة الأمريكية:** تُعد [جامعة هارفارد] التي تمّ تأسيسها سنة (1636) من أولى الجامعات التي اعتمدت على فكرة الوقف، وهي واحدة من أغنى الجامعات ذات أصول الوقف، وتبلغ قيمتها أكثر من 30 مليار دولار. وتعد نشطة في مجال التعليم والأبحاث؛ فقد فازت بالمركز الرابع عالميّاً في مجال العلوم البحتة، والسابعة على الصعيد العالمي في مجال العلوم الهندسية، وبلغ دخلها 4777 مليون دولار عام (2016)، وجاءت غالبية هذه الإيرادات من مصادر غير حكومية، أي: 48% من الاستثمارات والتبرعات، و21% من الرسوم الدراسية، و12% من البحث، و18% من مصادرَ أخرى. فهي تستند -بشكل رئيس- إلى دخلها الخاص من الاستثمارات، والرسوم الدراسية، والأبحاث، والأوقاف، وتستخدم أغلب إيراداتها لتمويل المنح الدراسية الكاملة التي تُغطي نفقات الدراسة والمعيشة للطلبة من العائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط (Yayeb, 2017).

- **النموذج الوقفي في المملكة المتحدة:** يتمثل -بصورة واضحة- في نموذج [جامعة كامبردج] الوقفي، والتي تُعد واحدةً من أقدم الجامعات في العالم؛ إذ تم تأسيسها عام (1209م). وتضم 18000 طالب، في 31 كلية ومعهداً، 33% من الطلبة في برامج الدراسات العليا، ولديها 1666 عضواً في هيئة التدريس،

وبلغ دخل الجامعة 2750 مليون دولار عام 2014، وجاء 54% من هذا الدخل من مصادر غير حكومية: الأبحاث 27%، الرسوم الدراسية 14%، الاستثمارات الفكرية والتبرعات 6 %، ومصادر أخرى 7 %. وهي بذلك تعتمد -بشكل رئيس- في دخلها على الاستثمارات، والرسوم الدراسية، والأبحاث، والأوقاف (Yayeb, 2017).

- **النموذج الوقفي في تركيا:** يُوجد في تركيا وحدها ما يقرب من 68 جامعة وقفية، منها: 38 جامعة في مدينة إسطنبول، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد. وتقوم هذه الجامعات بالتمويل الذاتي لتقديم خدمات تشمل: الخدمات الاجتماعية، والبرامج، والأنشطة الأكاديمية أو المهنية. ففي جامعة Sabancı University مثلاً: يمتلك نحو 30 % من طلبة البكالوريوس 692 منحة دراسية. ويمكن إعفاء الطلبة المبتعثين من الثلثين، أو إجمالي الرسوم الدراسية؛ إضافة إلى تقديم منح خاصة في المساعدات المالية للطلبة من الفئات المحرومة والفقيرة (Hussin et al., 2016).

وقد اهتمت دراساتٌ وأدبياتٌ متعددة ببحث ودراسة موضوع هذه الدراسة، ومنها: دراسة مصبح (2013)، تلك التي كان أحد أهدافها تعرف دور الوقف الخيري النقدي أو العيني في التنمية الاقتصادية، وتحديد أبرز المشكلات التي تواجه الوقف الخيري في دعم التنمية الاقتصادية، وكيفية تطويره واستثماره في قطاع غزة. لقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي ومنهج تحليل المضمون، وجمع بياناته من خمسين فرداً من القائمين على الوقف باستخدام استبانة. أظهرت نتائج الدراسة أن للوقف الخيري تأثيراً شبه منعدم على ميادين التنمية الاقتصادية في غزة، وكذلك عدم وجود وعي عالمي كافٍ حول الوقف وأهميته في التنمية الاقتصادية. أوصت الدراسة بتعزيز دور الأفراد في دعم الوقف في ميادين التنمية كما في الجوانب الدينية، وأكَّدت على وجوب إعداد برامج توعية تُسهم في تعزيز الفهم لدى المجتمع حول مختلف مجالات الوقف، وأهميته، ودوره في التنمية الاقتصادية.

أجرى (Suhaimi et al., 2014) دراسة لتحليل دور نظام صندوق الوقف، الذي أُنشئ لتنمية المجتمع المسلم في ولاية بينانغ الماليزية؛ اقتصادياً وروحياً واجتماعياً. وتم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية مع كلٍّ من: مدير نظام صندوق الوقف، ورئيس قسم الإدارة والمالية والمسؤول المالي بالمجلس الإسلامي في الولاية،

وممثلين من أربع مؤسسات استفادت من الصندوق. أظهرت النتائج أن صندوق الوقف يُسهم بشكل إيجابي في تنمية المجتمع الاقتصادية في الولاية؛ إذ يعمل على توفير تسهيلات تمويلية لشراء أصول الوقف، أو من خلال تقديم دعم نقدي للجمعيات واللجان الوقفية.

كما أجرى (Dyachkova, 2016) دراسة بعنوان "إدارة صندوق الوقف في الجامعات"، هدفت إلى تعرّف طرق إدارة الوقف الموجودة في العالم، وقابلية تطبيقها على نظام الجامعات الروسية. استخدم الباحث فيها المنهج التحليلي والتاريخي لمسح الدراسات السابقة والتجارب العالمية، واستناداً إلى مثال صندوق الوقف في المدرسة العليا للاقتصاد (HSE)، ونموذج للمؤشرات المالية للفترة من (2008-2014). وأظهرت نتائج الدراسة وجود أساليب تمويل وقفية متنوعة كالطرق البسيطة للتمويل، والطرق القائمة على قيمة الأصول أو المنح. إلا أنها أكدت أن استمرار تناقص التمويل الفيدرالي للبحوث الأساسية والتطبيقية يجعل من تطوير الموارد البشرية وخاصة المتميزة منها والاحتفاظ بها أمراً صعباً. وبناءً على ذلك، توقعت الدراسة انخفاضاً في الحراك الأكاديمي، بما في ذلك الطلبة الأجانب والأساتذة الزائرون، مما يستدعي ضرورة دعم الجامعات لتلك الأنشطة من خلال استغلال نقاط النمو والتطوير المتاحة.

وفي بحث صلاح الدين وآخرين (2018) عن واقع إدارة أموال الوقف وتوظيفها، كبديل لتمويل التعليم العالي في سلطنة عمان؛ هدف الباحثون للوصول إلى إجراءات تُساعد في نشر ثقافة الاهتمام بالوقف، وكيفية إدارة أمواله وتوظيفها في تمويل مخرجات التعليم العالي وتحسينها. وفي ذلك، اعتمدوا على المنهج الوصفي وجمع آراء 100 فرد من الخبراء، بوساطة استبانة أُعدت لهذا الغرض. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة العمل على نشر ثقافة الوقف، والتعريف بدوره في تمويل التعليم العالي، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وتبنِّي أنماط جديدة للوقف؛ كـ "وقف الوقت لأعضاء هيئة التدريس": بحيث يُسهم في خفض تكلفة ساعات التدريس في الجامعة، و"وقف الإبداع"، بحيث يمكن بيع إنتاجهم للجهات الخارجية والاستفادة من ريعها في التمويل لمشاريع طلبة آخرين، وإنشاء إدارات مختصة للأوقاف والاستثمار بإدارات مؤسسات التعليم العالي. ودعت إلى دعم مجالس إدارة مؤسسات التعليم العالي بمستشارين شرعيين واقتصاديين؛ لتنمية أموال الوقف الموجهة لدعم مؤسسات التعليم العالي.

وفي دراسة (Mujani et al., 2018) حول تاريخ تطور وقف التعليم العالي في ماليزيا؛ بهدف تعرّف أهمية مؤسسات وقف التعليم العالي ووظائفها، وأهدافه في تنمية التعليم في ماليزيا باستخدام المنهج التاريخي، أكد الباحثون أن لدى ماليزيا تاريخاً طويلاً في الوقف التربوي؛ كوقف الأراضي والمباني، يمكن الاستفادة منها في حل العديد من قضايا تعليمية التعليم العالي وتطويرها. وقد وجدوا أن هذا النوع من الوقف يُسْهم في خدمة وتحسين وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإسلامي هناك، ويساعد الفئةَ المهمشةَ من الطلبة في عملية التعليم. وفي هذا السياق، يُجمع الباحثون على أن تشجيع مشاريع الوقف التعليمية له دورٌ حاسمٌ في زيادة دعم تمويل الجامعات، ويصب في عملية التعليم؛ كتوفير مجانية التعليم العالي، أو تقديم منح جامعية للطلبة المهمشين. وبذلك يكون للوقف في التعليم أثرٌ بارزٌ في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفقراء، وفي التنمية المُستدامة للمجتمع ككل.

وأجرى الأشرم (2019) دراسة بعنوان "نحو إستراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين" بهدف تعرّف وقفيات الجامعات الفلسطينية، وبيان الصيغ الاستثمارية وكيفية استثمار أموال الوقف، والمعوقات والحلول، وتقديم إستراتيجية تنموية لإمكانية استثمار الوقف التعليمي وإسهامه بتطبيقاته الحديثة في تمويل الجامعات والبحث في فلسطين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، والمنهج الاستنباطي، كما تم إجراء العديد من المقابلات في بعض الجامعات الفلسطينية والجامعات الدولية، التي تم دراسة تجربتها بالوقف التعليمي، بالاعتماد على التقارير الإدارية والمالية للجامعات. وأظهرت النتائج إمكانية تعدد صور التمويل بالوقف التعليمي؛ نظراً لتطور الأدوات المالية وسبل الاستثمار، كما اقترحت الدراسة بناء إستراتيجية لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين، تم فيها تحديد الأهداف الرئيسة والهيكلية الإدارية الممكنة، ورسم كيفية استقطاب الوقف واستثماره، بما يخدم تنمية التعليم الجامعي وتطويره.

أجرى كلٌّ من (Usman & Rahman, 2021) دراسة لتعرّف ممارسات الوقف في باكستان وآلياته، وطرق استخدامها في تمويل مؤسسات التعليم العالي. وقد تم جمع آراء 11 مشاركاً من الممارسين في العمل الوقفي، بالإضافة إلى تحليل السجلات والوثائق ومصادر المكتبات. وجدت الدراسة أن دور الأوقاف الخاصة أكبر في تمويل التعليم العالي مقارنة بالأوقاف العامة. وعلى الرغم من ذلك، تتعامل الحكومة مع

الأوقاف الخاصة كجزء من قطاع غير ربحي؛ بسبب غياب إطار قانوني محدد له. ويعتمد الوقف في باكستان بشكل أساسي على: الموارد المالية الداخلية، والعائدات من أصول الوقف، مع وجود إرشادات صارمة للاستثمار في العقارات والقطاع المالي الإسلامي. وتستخدم عوائده في الإنفاقات التنموية والتشغيلية، والأنشطة الأكاديمية للطلبة والموظفين، ودعم مؤسسات التعليم العالي الأخرى ووكالات الأبحاث، مما يمكن معه القول إن الوقف يمكن أن يوفر تمويلاً كافياً لمؤسسات التعليم العالي.

مما سبق، يمكننا ملاحظة تشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، في أهمية بحث موضوع جامعات الوقف، وعلاقته بالتنمية الاقتصادية للتعليم في مؤسسات التعليم العالي، لكنها تختلف عن تلك الدراسات في أنها تهدف إلى دراسة النماذج العالمية الوقفية البارزة، والنظر إلى إمكانية تطبيقها بمؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، من خلال النظر إلى دولة قطر كنموذج.

مشكلة الدراسة

يُدرك المتتبع لمسيرة التعليم في دولة قطر، الاهتمامَ الكبيرَ الذي تُوليه الدولة في تطوير التعليم محلياً؛ كمدخل للوصول إلى دور ريادي مرموق -إقليمياً وعالمياً-، وأخذ دور قيادي عالمي لها في الصدارة، إيماناً بأن التعليم يُعد من أهم المداخل لتحقيق ذلك. ومن الطرق التي تلجأ إليها الدولة لتعكس اهتمامها بالتعليم: تبنِّيها نماذج عالمية -سواء على مستوى المدارس أو مؤسسات التعليم العالي-. فمثلاً تبنَّت الدولة مفهوم المدارس المستقلة غير المركزية في الفترة من (2003 إلى 2016)، وأنشأت "مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع" في (1995) التي تحتضن الكثير من فروع الجامعات العالمية كجامعة جورجتاون وكلية طب وايل كورنيل وغيرها؛ لإحداث نقلة نوعية في التعليم.

وقد انعكس هذا التوجُّه بشكل إيجابي على جميع المؤسسات التعليمية في الدولة؛ إذ شهدت زيادة في عدد الطلبة المسجلين وتنوعاً في التخصصات العلمية؛ مما أدى إلى زيادة عدد الخريجين، خاصة في مؤسسات التعليم العالي. وأصبح لدينا اليوم عددٌ كبيرٌ من الجامعات، منها الجامعات الحكومية كجامعة قطر، وجامعة الدوحة للتكنولوجيا؛ والجامعات شبه الحكومية 11 جامعة؛ والجامعات الخاصة 9 جامعات. وأدى هذا التطور السريع إلى زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم، خاصة في

المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية، الأمر الذي يضع عبئاً إضافياً على ميزانية الحكومة. وأرى أن استمرارية هذا الوضع ستؤثر بشكل سلبي في تقدم مؤسسات التعليم، وتؤثر في مسارات البحث العلمي مما يعيق التنمية الاقتصادية بشكل عام. وفي سياق كهذا، تُنصح الحكومات عادةً بتقليص إنفاقها و/أو البحث عن مصادر تمويل إضافية لتعزيز هذا القطاع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، أو من خلال فهم مفهوم الوقف التعليمي في الجامعات وتبنّيه، الذي يعد حلاً فعالاً لتجنب الضغط على الموارد المالية.

وتلجأ كثير من الدول إلى تخصيص موارد مالية إضافية لمؤسسات التعليم العالي لديها؛ كالموارد الناتجة من الأنشطة الخيرية والوقفية؛ سعياً إلى دعم موازنتها التمويلية، وهذا هو المنطق الذي انطلقت منه جهود الكثير من الجامعات العالمية، في سبيل تبنِّي العمل غير الربحي ذي الطابع الاجتماعي في سياستيها التربوية والمالية، وغالباً ما تكون من خلال إنشاء نموذج يسمى بـ"جامعة الوقف" والذي يُعد اليوم من الضروريات الواجب توافرها في كل المجتمعات التعليمية وغيرها. وهذا هو المفهوم الذي أُوصي بالعمل على إحداثه في قطر؛ من أجل إنشاء وإيجاد قنوات وموارد مالية إضافية، تساعد في ترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيفه، وتصب في ميزانيات التعليم لدينا.

من ناحية أخرى، نلاحظ الفهم الخاطئ لثقافة الوقف الإسلامي لدى بعض مجتمعاتنا الإسلامية؛ إذ تحصره للأسف في نطاق ضيق يتمثل في الأنشطة والتبرعات الخيرية والصدقات فقط (الجيلالي، 2017؛ Mujani et al., 2018)؛ في حين نجد أن تركيز جامعات الوقف في الدول المتقدمة يأخذ صورة أشمل وأوسع من ذلك -مدركين المعنى الحقيقي للاستثمارات الوقفية-؛ إذ يكون مُنصباً على: تحقيق التنمية الاقتصادية، وخدمة أفراد المجتمع، وتوفير فرص عمل الخريجين. وبالتالي، فإنني أرى أن هناك ضرورة ملحة وعاجلة على دولنا المسلمة، ليس فقط للاطلاع على النماذج العالمية التي أخذت بمفهوم جامعات الوقف بجدية؛ بل بالاستفادة منها ومحاذاتها في تبنِّي هذا المفهوم واحتضانه، كمورد مالي إضافي لتمويل التعليم العالي، وعدم الاكتفاء به كأحد أبواب الصدقة الجارية.

ومن هنا انبثقت مشكلة هذه الدراسة كانعكاس لاهتمامي الشخصي -كمختص

في تمويل التعليم- بضرورة دراسة النماذج العالمية، وكيف تناولت مفهوم "جامعات الوقف"، وتقييم نجاحها. ولإيماني بأن لتلك الجامعات دوراً يمكنه الإسهام -بشكل فاعل- في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم؛ فقد كان من المهم لي النظر في إمكانية تطبيق هذه النماذج في بيئاتنا التعليمية -سواء في العالم العربي بصفة عامة أو في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة-، والتي تتميز بوجود السياق الاجتماعي المشترك بينها، بالإضافة إلى تشابه الكثير من العوامل السياسية والثقافية: كاللغة، والدين، والتاريخ. وعليه، تتبع مشكلةُ هذه الدراسة وهدفها، متمثلة في الحاجة إلى تعرّف دور جامعات الوقف الحيوي، في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم في قطر - تماشياً مع رؤيتها الوطنية (2030) - في ضوء النماذج العالمية البارزة في الدول المتقدمة، من خلال الإجابة عن السؤاليْن الآتييْن:

1 - ما دور جامعات الوقف في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم، في ضوء النماذج العالمية، من وجهة نظر العينة؟

2 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$، بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدور جامعات الوقف الحيوي في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم في قطر، في ضوء النماذج العالمية تعزى إلى متغيرات الدراسة: السن، الجنس، الجنسية، المؤهل العلمي، ونوع الوظيفة؟

هدف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تركيز الضوء على مفهوم جامعات الوقف ودورها في التعليم؛ وتتمثل في تعرّف دورها الحيوي في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم في قطر، تماشياً مع رؤيتها الوطنية (2030)، في ضوء النماذج العالمية في الدول المتقدمة من وجهة نظر عينة الدراسة؛ وتحديد مدى الاختلافات ذات الدلالة الإحصائية التي يمكن عزوها إلى بعض المتغيرات الديموغرافية البارزة، في استكشاف هذا المفهوم ودوره.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع المبحوث نفسه، كما أنها تتماشى مع أفكار الاتجاهات العالمية البارزة المعاصرة، المُطالِبَة بضرورة مواكبة بيئاتنا التعليمية لتبنِّي الأفكار والخصائص المتصلة بمفهوم جامعات الوقف واحتضانها؛ باعتبارها مورداً

ماليّاً إضافيّاً رئيساً لتمويل التعليم العالي، وإدراك دورها الحيوي في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم. لذا، من المتوقع أن تفتح نتائج هذه الدراسة أفقاً جديداً لاستكشاف مصادر مالية مستدامة ذات عائد تنموي للإدارات المختصة بالأوقاف، وكذلك للجهات المهتمة بتعزيز ثقافة الوقف والاستثمار في مجال التعليم، وذلك في ضوء التجارب الدولية الناجحة في ميدان الجامعات التي تعتمد على نظام الوقف.

وبما أن التعليم في قطر من القطاعات الإستراتيجية المهمة، التي لها دور محوري في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وتعد ركيزة أساسية لرؤيتها الوطنية (2030)؛ لذا فمن المهم دراسة جميع الخيارات المتاحة لتعزيز التعليم، والتي "جامعات الوقف" إحداها. إذ إن الدور المتوقع لهذا النوع من الجامعات إذا ما تم أخذه بعين الاعتبار في قطر؛ سيؤدي إلى تحقيق التوسُّع المطلوب في فرص التعليم كماً وكيفاً، والذي تركز عليه رؤية قطر (2030)؛ مما سيسهم في تحسين جودته. وأخيراً، وفي ظل افتقار الأدب النظري -على حد علم الباحثة- للدراسات التي تبحث موضوع جامعات الوقف (حكومية أو خاصة) في قطر -بشكل عام-، أو دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم -بشكل خاص-؛ جاءت هذه الدراسة لتعرّف مدى الوعي بمفهوم جامعات الوقف بالمجتمع ودورها، استناداً إلى آراء العينة. لذا يمكننا القول إن هذه الدراسة تُعدّ من الدِّراسات الحديثة التي تتناول هذا الموضوع.

مُصطلحات الدراسة

الوقف Endowment: هو احتجاز المال/الممتلكات لصاحب الوقف، والتبرع بعائداتها لجهة خيرية خلال فترة الاحتجاز، سواء كانت الأصول عقارية أو منقولة أو اقتصادية (شرون، 2016). وهو بذلك يُعد حركة اقتصادية إيجابية، تهدف إلى تحقيق توزيع عادل واختياري للثروات بين أفراد المجتمع، وتُعزز التفضيلَ لميادين الاستثمار التكافلي، والإسهام في التنمية الشاملة والمُستدامة للاقتصاد (شيخ وبن زيان، 2017). ومن ذلك، يكون "الوقف التعليمي" حبساً للمال أو الأصول لتوفير الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات التعليمية، ومساعدة الطلبة على تلقِّي العلم (صلاح الدين وآخرون، 2018). ويُعرف إجرائيّاً على أنه: حبس للمال/للممتلكات بوهبها للإدارة المعنية بالوقف لوجه الله ومن دون مقابل مادي، واحتساب الأجر بنية انتفاع الغير بها لأهداف تتعلق بالعلم والتعليم.

جامعات الوقف Endowment-based/Waqif Universities اصطلاحياً، هي: مؤسسات تعليمية، تعمل عبر منظومة من السياسات والإجراءات والإستراتيجيات الواضحة، ويتم تمويلها من خلال أموال/أصول الوقف؛ لتحقيق فوائد تعليمية واجتماعية، والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع (الجهني، 2016). وإجرائياً، هي: جامعة خيرية تطوُّعية غير ربحية، في ماهيتها وفلسفتها، ويتم تمويلها من خلال الأوقاف وإشراف الدولة عليها؛ ولكنها تتميز بشفافيتها واستقلاليتها مادياً وادارياً. وتهدف إلى تعزيز التعليم بشكل فاعل، وخدمة المجتمع والعمل على تنميته تنمية مستدامة، عبر الاستثمار في التعليم الجامعي. وهي بذلك جزءٌ من منظومة التعليم العالي (Mujani, et al., 2016).

التنمية الاقتصادية Economic Development اصطلاحاً هي: العملية المهتمة بتوفير شتى احتياجات الفرد الأساسية في المجتمع، وزيادة توفير الفرص لهم؛ سعياً وراء تحقيق الرضا عن الحياة، وتحقيق رؤيتهم المستقبلية من أجل العيش الكريم؛ الأمر الذي يُتوقع أن ينعكس على جودة حياتهم ونوعيتها (Haller, 2012). وإجرائياً: هي عملية تنمية وتوسيع قدرات العناصر الاقتصادية الفاعلة في المجتمع؛ من أجل زيادة إمكاناتهم –سواء أكانوا أفراداً أم شركات أم صناعات–؛ مما يمكنها معه الإسهام في إحداث تقدُّم في المجتمع، من خلال الإنتاج المسؤول للسلع والخدمات؛ بهدف تحقيق الرخاء وجودة الحياة (Feldman et al., 2016).

حُدود الدراسة

تتحدّد هذه الدِّراسةُ بالحدود الآتية:

الحدود البشريّة: اقتصرت هذه الدِّراسةُ على دراسة آراء مجموعة أفراد من (أوقاف)؛ وقد تم معاملتهم كخبراء في الوقف الإسلامي.

الحدود المكانية: الإدارة العامة للأوقاف (أوقاف) في دولة قطر.

الحدود الزمنية: طُبِّقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني، من العام الأكاديمي (2022/2021).

منهجية الدراسة وإجراءاتها

اشتملت منهجية الدراسة وإجراءاتها على ما يلي:

منهج الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي؛ بوصفه المنهجَ الأكثرَ ملاءمةً لهذه الدراسة ولوصف مشكلتها من خلال جمع وتصنيف وتفسير وتحليل البيانات لاستخلاص الدلالات؛ بهدف الوصول إلى نتائج حول الموضوع المبحوث وتقديم التوصيات ذات الصلة.

مجتمع الدراسة وعينتها: شمل مجتمع الدراسة جميع العاملين بـ(أوقاف) في قطر الموجودين على رأس عملهم، خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي (2022/2021). وقد تمت المعاملة والنظر إلى مجتمع الدراسة هذا كمجموعة من الخبراء المحليين في الوقف الإسلامي، بغض النظر عن فترة التحاقهم بالإدارة المعيّنة؛ إذ تم الأخذ في الاعتبار طبيعة عملهم المرتبطة مباشرة بالوقف. أما اختيار عينة الدراسة، فقد تم بطريقة المعاينة العشوائية الطبقية، والتي يفضل اختيارها عندما يتصف المجتمع بعدم تجانس خصائصه. وقد قُسم المجتمع الحالي إلى طبقات تبعاً لخصائصه الآتية: السن: (21–30/31–40/41–50/51–60/+61)؛ الجنس: الذكور/الإناث، الجنسية: قطري/غير قطري، المؤهل العلمي: بكالوريوس/ماجستير/دكتوراه، ونوع الوظيفة: إشرافيه/إدارية/إدارة عليا. ثم اختيرت مجموعات من كل طبقة من هذه الطبقات، تمثلها بصورة عشوائية. واختيار العينة بهذا الأسلوب يجعلها أكثر تمثيلاً للمجتمع الأصلي، كما أنها تسمح للباحثة باختيار العدد الموازي لحجم كل طبقة في مجتمع الدراسة عشوائياً. فمثلاً: في توزيع العينة حسب السن، وجدتُ أن فئة 21–30 سنة تضم 12 فرداً من مجتمع الدراسة عند استرجاع الاستبانات، أصغرها كان 23 سنة (1)، تلاها 25 سنة (1). وقد أتاحت لي هذه العينة ميزة اختيار حجم هذه الفئة وتحديدها؛ ليكون تسعة أفراد فقط مركزةً عليَّ، ومفترضة أن فئة 28، 29 و30 سنة تضم الأفراد ذوي الخبرة الطويلة في الإدارة.

بلغ عدد أفراد العينة النهائية 76 مفردة، عدد الذكور منهم 45 بنسبة 59.2%، وبلغ عدد الإناث 31 بنسبة 40.8%، وبلغ عدد أفراد الفئة العمرية 41–50 سنة 23 بنسبة 30.3%، تلاها فئة 51–60 سنة والتي بلغ عددها 20 فرداً بنسبة 26.3%، ثم فئة 31–40 بعدد 17

مفردة وبنسبة 22.4%، ففئة 21–30 سنة والتي بلغ عددها تسعة أفراد بنسبة 1.8%، وأخيراً بلغ عدد أفراد فئة +61 سبعة أفراد بنسبة 9.2%. وبلغ عدد القطريين 65 بنسبة 85.5%؛ في حين بلغ عدد غير القطريين 11 بنسبة 14.5%، كما بلغ عدد حملة البكالوريوس منهم 45 بنسبة 59.2%، وبلغ عدد حملة الماجستير 18 بنسبة 23.7%؛ في حين بلغ عدد حَمَلَة الدكتوراه 13 بنسبة 17.1%. وبلغ عدد الأفراد المشتغلين بوظائف إشرافية 37 بنسبة 48.7%، وعدد الأفراد في الوظائف الإدارية 24 بنسبة 31.6% وبلغ عدد أفراد الإدارة العليا (15) بنسبة 19.7%.

أداة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة في الأداة؛ تم القيام بالآتي:

بعد مراجعة الأدب النظريّ وبعض الدراسات السابقة ذات الصّلة، تم إعداد قائمة بالمواضيع المبحوثة في هذه الدراسة، والمتعلقة بعلاقة جامعات الوقف بالتنمية الاقتصادية والتعليم، والتي تم استخلاص جزء منها في هذه الدراسة وفق توصيات المُحكِّمين. ثم تم إعداد قائمة تحليل محتوى لعدد من البنود في كل بُعد كمسودَّة أولى، عُرضت على المُحكمين لإبداء الرأي، والتي تم تعديل محتواها وفق مقترحاتهم (بنسبة اتفاق تقارب 80% من المُحكمين) وصولاً إلى الصورة النهائية لأداة الدراسة. وأخيراً، تم جمع البيانات باستخدام الأداة مباشرة بعد الحصول على الموافقات الضرورية، وضمان المعايير الأخلاقية اللازمة للبحث؛ كتأكيد طواعية المشاركة، وحق الانسحاب من الدراسة، وسرية بيانات المشاركين وهوياتهم.

تمثلت أداة الدراسة النهائية في استبانة بعنوان: «دور جامعات الوقف في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم في دولة قطر لمواكبة رؤية قطر الوطنية (2030)»، مكوَّنة من جزأين: يحتوي الجزء الأول منها على البيانات الأولية للعينة، ويضم الجزء الثاني محتوى الأداة الذي هو استبانة تتكون من 20 عبارة، منها: 16 عبارة إيجابية و4 عبارات سلبية؛ موزعة على ثلاثة محاور: المحور الأول، الدور الاقتصادي، ويتكوّن من 8 عبارات/بنود، المحور الثاني، الدور الاجتماعي ويتكون من 7 بنود، والمحور الثالث، الدور العلمي، وتكوَّن من 5 بنود. صممت استجابة العينة على الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي Likert scale لدرجة الموافقة تحت خمس استجابات: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، وغير موافق بشدة.

صدق الأداة: تم التحقق من صدق الأداة الظاهري بعرض الاستبانة النهائية على مجموعة من الأساتذة المختصين في الاقتصاد، والشريعة، والتربية (7 محكمين) في جامعة قطر، وثلاثة مختصين في الأوقاف الدينية لتحديد مدى ملاءمة الفقرات والمجالات ووضوح العبارات ودقة صياغتها وسلامتها اللغوية، وكذلك مدى ارتباط الأداة بهدف الدراسة. وتم الأخذ بجميع الآراء وإخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات الأداة: تم التأكد من ثبات الاستبانة، من خلال إيجاد معامل الاتساق الداخلي للأداة على عيّنة مكوَّنة من 16 من منتسبي وزارة الوقاف، باستخدام معادلة "ألفا كرونباخ" وبرنامج SPSS إذ بلغ ثبات فقرات المقياس ككل 0.78؛ في حين بلغ ثبات فقرات الدور الاقتصادي 0.774، كما بلغ ثبات فقرات الدور الاجتماعي 0.842، وبلغ ثبات فقرات الدور العلمي 0.772، والتي لا تُعد فقط قيماً مرتفعة مناسبة لأغراض البحث العلمي؛ بل تُعد مؤشراً إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، وتعكس مجتمعة ثبات الأداة. وبناءً عليه، عُدَّت الأداةُ مناسبة لأغراض الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول: للإجابة عن هذا السؤال؛ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور جامعات الوقف المحتمل، من وجهة نظر الخبراء، كما يوضحها جدول 1.

جدول 1

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات ومحاور دور جامعات الوقف في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم في ضوء النماذج العالمية، من وجهة نظر أفراد العينة، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط	درجة الانطباق
الدور العلمي	3.65	0.54	1	مرتفعة
الدور الاجتماعي	3.51	0.50	2	مرتفعة
الدور الاقتصادي	3.39	0.52	3	متوسطة
الفعلي	3.52	0.59		مرتفعة

أشارت نتائج هذا السؤال إلى وجود دور حيوي لجامعات الوقف، في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم من وجهة نظر خبراء الوقف؛ بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي كلي 3.52 ومتوسطات حسابية فرعية مرتفعة أيضاً لجميع محاور الدراسة، راوحت بين 3.65 و3.39 بفروقات شبة بسيطة. وقد أجمعت العينة على أن للدور العلمي لجامعات الوقف نصيبَ الأسد من الأهمية: في الدور الحيوي الذي تقوم به هذه الجامعات في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم 3.65، تلاه في الأهمية الدور الاجتماعي 3.51، وجاء الدور الاقتصادي في المرتبة الأخيرة؛ ولكن بفارق بسيط 3.39. ويوضح جدول 2 النتائج الخاصة بكل محور على حدة وبالتفصيل.

جدول 2

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحاور الثلاثة لجامعات الوقف في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم، من وجهة نظر أفراد العينة، مرتبة تنازليّاً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	عبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي الكلي	درجة الانطباق
	الدور العلمي				
5	تعمل جامعات الوقف على تكوين العلاقات التشاركية التبادلية بين الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية.	4.42	0.92	2	مرتفعة جدّاً
1	تدعم جامعات الوقف المشاريع البحثية والعلمية التي تخدم المجتمع.	4.34	0.89	3	مرتفعة جدّاً
4	تُوجه جامعات الوقف الطلبة نحو الالتحاق بالتخصصات النادرة؛ كعلمي الفضاء والطاقة النووية.	3.98	0.87	8	مرتفعة
3	تسهم جامعات الوقف في التمويل لتقديم المنح والجوائز للطلبة المتفوقين.	3.34	1.03	14	متوسطة
2	لا تعمل جامعات الوقف على تمويل المنح الدراسية للطلبة ذوي الدخل المتوسط والمتدنّي.	2.19	1.07	18	منخفضة
	الكلي	3.65	0.54		مرتفعة

تابع/ جدول 2

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحاور الثلاثة لجامعات الوقف في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم، من وجهة نظر أفراد العينة، مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	عبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي الكلي	درجة الانطباق
	الدور الاجتماعي				
1	تعمل جامعات الوقف على الحد من مشكلة البطالة والفقر.	4.19	0.98	4	مرتفعة
4	تسهم جامعات الوقف في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.	4.18	0.97	5	مرتفعة
2	توفر جامعات الوقف فرص تعلم المهن لطلبتها.	4.16	1.04	6	مرتفعة
5	تعمل جامعات الوقف على رعاية البرامج التنموية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام.	3.90	1.11	9	مرتفعة
3	تعمل جامعات الوقف على توفير فرص عمل للخريجين.	3.86	1.12	10	مرتفعة
7	لا تتيح جامعات الوقف خدمات الرعاية الصحية لأفراد المجتمع.	2.20	1.12	17	منخفضة
6	لا تحفز جامعات الوقف على القيام بالأعمال التطوعية.	2.18	1.09	19	منخفضة
	الكلي	3.52	0.50		مرتفعة
	الدور الاقتصادي				
4	تُوفر جامعات الوقف التمويل الذاتي للمشاريع الاقتصادية.	4.44	0.83	1	مرتفعة جدّاً
2	تُكسب جامعات الوقف أموال الأوقاف الاستقلالية المادية.	3.99	1.07	7	مرتفعة
5	تُساند جامعات الوقف المشاريع التي يطرحها الموهوبون للتغلب على الأزمات الاقتصادية.	3.42	1.17	11	مرتفعة

تابع/ جدول 2

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحاور الثلاثة لجامعات الوقف في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم، من وجهة نظر أفراد العينة، مرتبة تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	عبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المتوسط الحسابي الكلي	درجة الانطباق
8	تعمل جامعات الوقف على توظيف الأيدي العاملة في المشاريع الاقتصادية التابعة لها.	3.41	1.11	12	مرتفعة
3	تستثمر الجامعة الوقفية الأموال الموقوفة في المشاريع الاستثمارية.	3.38	1.10	13	متوسطة
1	تُعزز جامعات الوقف الموارد المالية الذاتية وتدعمها.	3.14	1.21	15	متوسطة
7	تعمل جامعات الوقف على التخفيف من عجز الموازنة المالية وتنشيط حركة الاقتصاد.	3.13	1.02	16	متوسطة
6	لا تعمل جامعات الوقف على تمويل المباني الجامعية الجديدة.	2.18	1.07	20	منخفضة
	الكلي	3.39	0.52		مرتفعة
	الكلي	3.52	0.59		مرتفعة

لوحظ من جدول 2 أن استجابات العينة بشأن بنود الدور العلمي -والأكثر أهمية لجامعات الوقف-؛ جاءت متفاوتة (من المرتفعة جداً إلى المنخفضة)، بمتوسطات حسابية راوحت بين 2.19 و 4.42، وجاء المتوسط الحسابي الكلي للدور العلمي ككل بدرجة مرتفعة 3.65. وبناء على التحليلات الإحصائية، تؤكد العينة أهمية تفعيل دور جامعات الوقف في خدمة البحث العلمي، من خلال وجود شراكة مجتمعية متبادلة في دعم البحث بينها وبين الجهات المختصة؛ لما للمشاريع البحثية من أثر فاعل ومُساهم في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالمجتمعات. لقد حصلت العبارتان الإيجابيتان الآتيتان على (أكثر تكراراً وبدرجة مرتفعة جدّاً): "تعمل جامعات الوقف على تكوين العلاقات التشاركية التبادلية بين الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية" 4.42، و«تدعم جامعات الوقف المشاريع البحثية والعلمية التي تخدم المجتمع" 4.34. وهذا يتوافق مع: خصيب (2021)؛ توفيق

وآخرين (2020)، القحطاني (2001). ولعل إنشاء كراسي البحث في هذه الجامعات يحقق هذه الشراكة، ويكون خياراً جيداً يخدم المجتمع وتنميته، ويعمل كمصدر إضافي مالي للجامعات الوقفية (نصير والإبراهيم، 2018). أما في المرتبة الثانية، فقد جاءت فقرة "تُوجه جامعات الوقف الطلبة نحو الالتحاق بالتخصصات النادرة (كعلمي الفضاء والطاقة النووية)" 3.98 بدرجة مرتفعة.

وجاءت آخر فقرتين -الإيجابية والسلبية- في هذا المحور، لتؤكد على إدراك العينة أن لجامعات الوقف دوراً إيجابيّاً ذا عائد مالي مباشرٍ على الطالب؛ كإعفائه من الرسوم الدراسية، أو تخفيف وطأتها عليه؛ كتوفير منحٍ ومساعدات مالية، أو منح دراسية شاملة -خاصة للفئات الهشة والضعيفة-. وقد جاءت الفقرتان بدرجة متوسطة 3.34، وبدرجة منخفضة 2.19 على التوالي؛ بالتوافق مع (نصير والإبراهيم، 2018؛ الجهني، 2010). وقد أثبتت الدراسات وجود علاقة قوية بين تقديم المنح والمساعدات الجامعية المالية للطلبة، وبين استمراريته في الدراسة وتحصيله الأكاديمي (Al-Kubaisi, 2022; Fack, & Grenet, 2016; Goldrick-Rub et al., 2016).

وعلى صعيد آخر، وفيما يتعلق بآراء العينة حول الدور الثاني لجامعات الوقف في الأهمية، والمتمثل في الدور الاجتماعي؛ فقد جاءت استجاباتهم متفاوتة (بين المرتفعة والمنخفضة)، بمتوسطات حسابية راوحت بين 2.18 و4.19 وبمتوسط كلي مرتفع 3.52 أيضاً. واستناداً إلى جدول 2، يظهر أن الفقرة التي تتعلق بـ "تعمل جامعات الوقف على الحد من مشكلة البطالة والفقر" احتلت المرتبة الأولى؛ كدور اجتماعي مهم لجامعات الوقف 4.19. وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة "تسهم جامعات الوقف في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع" 4.18، تلتها الفقرة "توفر جامعات الوقف فرص تعلم المهن لطلبتها" 4.16. ربطت الباحثة هذه الأدوار الاجتماعية الثلاثة بالتأثير الإيجابي الذي تقدمه عمليات التعلم والتعليم في حياة المتعلمين؛ إذ يكتسبون المهارات الضرورية لدخول سوق العمل كأفراد منتجين، ويتمكنون من تلبية رغباتهم الاجتماعية والاقتصادية؛ ما يسهم في تحسين وضعهم المالي وميزانيات أسرهم. جميع هذه العوامل تدعم -بشكل مباشر وفاعل- حركة الاقتصاد، وتزيد من وتيرة نموها، من خلال توفير القوى العاملة المؤهلة المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على مستوى الدولة. وتتفق هذه النتيجة مع دراستي باجعفر والإدريسي (2022) والحوراني (2002)، اللتين أكدتا على الدور التنموي للوقف العلمي في تفعيل

ونمو ومعالجة الفقر، وحل مشكلات تحقيق التنمية الاقتصادية الدائمة والشاملة. وتُشير النتائج أيضاً إلى أن نشأة جامعات الوقف تسهم في توفير فرص عملٍ جديدة في هذه المؤسسات الوقفية؛ مما يخفض من نسب البطالة، متفقة في ذلك مع دراسة (أبو الهول، 2009) والتي تبين بأنها تضخ العوائد المالية في السوق المحلي مرة أخرى منمية للاقتصاد المحلي.

وحصلت كلتا الفقرتين السلبيتين في الدور الاجتماعي على (درجة منخفضة)؛ إذ تنص الأولى على أنه: "لا تتيح جامعات الوقف خدمات الرعاية الصحية لأفراد المجتمع" 2.20، وتنص الثانية على أنه: "لا تحفز جامعات الوقف على القيام بالأعمال التطوعية" 2.18. هذا، وتؤكد العينة على دور جامعات الوقف اجتماعياً، والذي يتضمن تقديم الخدمات الصحية وتحسينها بشكل أفضل، كمؤشر للتنمية والإسهام في المشاريع الصحية، والتشجيع على الأعمال التطوعية الخيرية، وهو مساهم آخر في التنمية فاعل جدّاً؛ نظراً لما يتصف به من مرونة وقدرة على الحركة السريعة. وهذه النتيجة وعلى الرغم من أنها تتعارض مع دراسة (نصير والإبراهيم، 2018)، التي ترى أن للوقف التعليمي دوراً غائباً في دعم الخدمات الصحية للطلبة أو إنشاء مستشفيات تعليمية بالجامعات؛ فإنها تتوافق مع دراسة (بو شريف، 2017) التي استشهدت بالتجارب الغربية في هذين المجالين. وتؤكد الباحثة أن هذا المبحث يتوافق تماماً مع ركيزة التنمية البشرية في رؤية قطر الوطنية التي تسعى إلى وجود المجتمع المتعلم والصحي، كجزء من ازدهار المجتمع ورفاهيته بحلول عام 2030 (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2008).

لذا ترى الباحثة أنه على جامعات الوقف إنشاء مشاريع تستقطب المتطوعين وتُشجعهم على الخوض في العمل الخيِّر. مثلاً: من خلال إيجاد إدارة متخصّصة بشؤون المتطوعين فيها، تُوجه الراغبين/الطلبة إلى الطريقة المثلى للتطوع -وبالذات في المجال الصحي، خاصة مع سيادة ثقافة التطوُّع في المجتمع القطري (وكالة الأنباء القطرية، 2022).

وأخيراً، اتفقت العينة على أن الدور الإيجابي الثالث في أهمية جامعات الوقف وتأثيره في التنمية الاقتصادية للتعليم، يتمثل بالدور الاقتصادي، وقد جاءت متفاوتة (بين المرتفعة جداً والمنخفضة)، بمتوسطات حسابية راوحت بين

2.18 و 4.44، وبمتوسط كلي 3.39، بدرجة موافقة مرتفعة. ووفق التحليل الإحصائي، كانت أكثر العبارات تكراراً بـ(موافق بشدة) في هذا البعد، العبارات الإيجابية في الأدوار الخاصة بالاستقلالية في التمويل، مثل: "توفر جامعات الوقف التمويل الذاتي للمشاريع الاقتصادية" بنسبة (89.5%)، و"تكسب جامعات الوقف أموال الأوقاف الاستقلالية" 83.5%. ويُعد هذا مُؤشراً إلى الأهمية القصوى لتوفير التمويل الوقفي للمؤسسة التعليمية نفسها، سواء في توليد هذا الدخل أو استخدامه لأغراض اقتصادية باستقلالية؛ ما يُسهم في تحريك المؤسسة مالياً؛ ومن ثم أكاديمياً وعلمياً. ناهيك عن تأكيدها لضرورة استقلاليتها كمؤسسة تعليمية؛ مادياً وإدارياً. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات أخرى كالأشرم (2019)، وصلاح الدين وآخرين (2018) و(2016) Mujani.

وجاءت العبارة السلبية في الدور الاقتصادي في الترتيب الأقل، من حيث العبارات الأكثر تكراراً "لا تعمل جامعات الوقف على تمويل المباني الجامعية الجديدة"، وحصلت على نسبة رفض بلغت 70.9% من استجابة العينة بـ (غير موافق وغير موافق بشدة). وتعزو الدراسة هذه النتائج إلى حقيقة أن المؤسسات الجامعية تُركز على برامجها، وإثبات مكانتها الأكاديمية والعلمية -في المقام الأول-، وتزويد سوق العمل بالكوادر المؤهلة للتنمية. إلى ذلك، يجب توجيه العوائد المالية من هذا الوقف والاستثمار نحو دعم البنية التحتية للمؤسسة، أو تحديث مناهجها، أو دعم الطلبة (السرطاوي، 1999). تمثل هذه النتيجة توافقاً مع دراسة نصير والإبراهيم (2018)، والتي تفيد بوجود دور غائب للوقف في توفير وإنشاء وصيانة المباني والقاعات الجامعية، فضلاً عن تخصيص أراضٍ كاملة للمشاريع الجامعية. ونظراً لهذا الواقع، يصبح من الضروري أن تكون الجامعات قادرةً على دعم أنفسها مالياً، وتبنِّي إستراتيجيات للبحث عن مصادر تمويل جديدة.

بناء على ما سبق، فإنه وإلى جانب الدورين (الاجتماعي والاقتصادي) لجامعات الوقف، يبقى دورها العلمي في الصدارة، وذو أهمية كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم، وفق ما أثبتته التجارب والنماذج العالمية، ووفق ما أكَّدت عليه نتائج هذه الدراسة. إذ ترى الباحثة أن تلك النتيجة طبيعية جداً -إن لم تكن لازمة؛ إذ إن دور الجامعات -مهما تعددت أسماؤها ومقاصدها وبرامجها الأكاديمية أو

تبعيتها- هو التعليم والتعلم. ومن ثم، فإنه يمثل دورها الطبيعي كمؤسسة علمية بحتة، وله الأولوية في جميع أجنداتها. لذا لا بد لجامعات الوقف هنا من استغلال الأموال والعوائد الوقفية -وبشكل أساسي-، في عملية التعليم والتعلُّم وبرامج التدريب والتطوير؛ إذ إن العائد النهائي سيصب في خدمة المجتمع وازدهاره، ودعم عجلة التنمية الاقتصادية كهدف رئيس، يحقق رؤيتها ورسالتها العلمية والاكاديمية. وهذا الدور له -بلا شك- أثر إيجابي في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم، وقد أثبت ذلك معظم النماذج الوقفية العلمية العالمية - إن لم يكن جميعها-؛ فهو يساعد في تخفيف العبء عن التمويل الحكومي لمؤسسات التعليم العالي، وإيجاد بيئات تعليمية تصب مخرجاتها في سوق العمل -بشكل مباشر-، بما يتلاءم مع متطلبات التنمية، وبما يلبي احتياجات المجتمع -خاصة مع مشكلات ضعف التمويل للمؤسسات التعليمية في الوطن العربي-. ولقد أصبح اليوم هذا النوع من الجامعات ضرورة حتمية؛ لما له من دور كبير في دعم الاقتصاد، وإنشاء منابع تمويل جديدة تُسهم في الخروج من أزمة تمويل التعليم والإنفاق عليه من قِبَلِ الحكومة.

ومن ناحية أخرى، أرى أن مفهوم الجامعة الوقفية فيما لو تم تطبيقه في قطر، ستنعكس ملامحه ونتائجه على أرض الواقع، كما ترسمها رؤية قطر (2030) التي تجعل التنمية البشرية مستندة إلى ركيزة التعليم وتحقيق ديمومته، من خلال توفير تمويلٍ كافٍ للتعليم العام والعالي، إلى جانب ركيزة الصحة. فالرؤية الاقتصادية لقطر (2030)، تنظر للتنمية المستدامة كهدف أساسي لتحقيق رفاهية المجتمع، وتسعى إلى إتاحة المجال أمام مشاركة القطاعات الخاصة في التنمية بالسبل الممكنة، وقد تكون المنتجات الوقفية والعمل غير الربحي أحدها (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2008). فغاية هذه الرؤية الوطنية وسبيلها هما إيجاد المجتمع المتعلم والصحي في وطن طموح، تتكامل فيه ركائز التنمية البشرية مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما يضمن تحقيقَ ازدهار المجتمع ورفاهية أفراده (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2008).

السؤال الثاني: لإيجاد أي فروق محتملة بين متوسط تقديرات أفراد العينة لدور جامعات الوقف الحيوي في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم في قطر، في ضوء النماذج العالمية تعزى إلى متغيرات الدراسة؛ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقيمة (ت)، وتحليل التباين. وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي الآتي:

أولاً - متغير السن:

جدول 3

الفروق بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت)، ومستوى الدلالة لإجابات عينة الدراسة لمتغير نوع السن

البعد	الفئات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
العلمي	30-21	9	3.60	0.76	16.117	0.000
	40-31	71	3.75	0.80		
	50-41	23	4.1	0.89		
	60-51	20	3.98	0.86		
	61+	7	3.40	0.73		
الاجتماعي	30-21	9	3.40	0.68	12.217	0.000
	40-31	71	3.50	0.70		
	50-41	23	4.08	0.76		
	60-51	20	3.98	0.74		
	61+	7	3.32	0.62		
الاقتصادي	30-21	9	2.91	0.64	11.232	0.000
	40-31	71	3.18	0.74		
	50-41	23	3.81	0.80		
	60-51	20	3.77	0.77		
	61+	7	2.74	0.61		
الكلي	30-21	9	3.06	0.70	13.188	0.000
	40-31	71	3.47	0.75		
	50-41	23	3.99	0.81		
	60-51	20	3.71	0.79		
	61+	7	3.15	0.66		

يظهر من جدول 3، ومن خلال المتوسطات الحسابية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة لمحاور الدراسة على حدة، في متغير السن، وكذلك المقياس ككل؛ فقد جاءت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وقد كانت تلك الفروق لصالح فئة 41–50 سنة 3.99، في حين جاءت فئة من 51–60 ثانياً 3.71، وحصلت فئة من 21–30 على المرتبة الأخيرة 3.06. وقد حصلت الفئة الأولى على الدرجة الأعلى في المتوسطات في كل دور على حدة؛ ففي: الدور العلمي 4.1، والدور الاجتماعي 4.8، والدور الاقتصادي 3.81 على التوالي. ويكون السبب وراء ذلك هو أن هدف الدراسة يتعلق بجمع آراء خبراء الوقف، وتصوراتهم حول دور الوقف التعليمي ومفهومه وعلاقته بالتنمية؛ لذا يتوقع للفئة التي عملت بشكل أكبر في المجال الوقفي، أن تمتلك خبرة أكثر، وتكون أكثر إلماماً ودراية بمفهوم الوقف؛ ومن ثم أكثر استشفافاً لأي دور محتَمَل يكون لجامعات الوقف على التنمية الاقتصادية، سواء من خلال تنمية أفراد المجتمع أو في التنمية المستدامة ككل، وذلك بإحداث نقلة نوعية في تمويل المشروعات العلمية والأنشطة والفعاليات داخل الجامعات ذات الهدف غير الربحي.

كما تعود هذه النتيجة إلى أن أفراد فئة 41–50 قد يكون لديهم معتقدٌ ديني كبير، فيما يخص الجانب الوقفي، وهم يدركون –بشكل كبير– أهمية هذا الجانب، ودوره في تحقيق القدر الأكبر من المساواة الاجتماعية فيما يخص الوقف التعليمي، كما يدركون –بشكل كبير– الدور المهم لهذا النوع من الوقف في دعم الاقتصاد والتنمية. أضف إلى ذلك، أن معظم أفراد العينة يقعون في هاتين الفئتين مقارنة بالفئة الأعلى سناً +60 سنة؛ وهذا ما يؤكِّد صحة نتيجة سؤال الدراسة الأول، والتي أثبتت أن الدور العلمي يحتل المرتبة الأولى في مهام هذه الجامعات، حيث يعي أفراد العينة أن دور هذه الجامعات ذو صبغة تعليمية أكثر من كونها دينية؛ إذ إن الوقف مرتبط بصورة مباشرة في أذهاننا بالنواحي الدينية كما ذكرت في مشكلة الدراسة.

ثانياً - متغير الجنس

جدول 4

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) ومستوى الدلالة لإجابات عينة الدراسة لمتغير نوع الجنس

البعد	الفئات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الاقتصادي	ذكر	45	3.74	0.78	0.560	0.577
	أنثى	31	3.64	0.84		
العلمي	ذكر	45	3.65	0.68	0.886	0.379
	أنثى	31	3.50	0.76		
الاجتماعي	ذكر	45	3.51	0.75	0.895	0.373
	أنثى	31	3.35	0.79		
الكلي	ذكر	45	3.63	0.70	0.824	0.413
	أنثى	31	3.50	0.74		

بالنظر للمتوسطات الحسابية لأفراد العينة في جدول 4، يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أفراد العينة لمحاور الدراسة -منفردة أو مجتمعة- (الكلي) تعزى إلى متغير الجنس؛ فقد جاءت قيمة مستوى الدلالة أعلى من 0.05. ونظراً إلى أن المتوسطات الحسابية تُظهر تقارباً بين الجنسين؛ فيمكن القول إن لدى الذكور والإناث في الدراسة تقريباً الرؤى نفسها، حول الوظيفة الوقفية ودورها المحتمل في القطاعات المختلفة، سواء أكانت تتعلق بالجوانب الاجتماعية أم الاقتصادية أم العلمية؛ نظراً لمشاركتهما في بيئة العمل نفسها. والتي تُحتِّم عليهم فهمَ الدور الذي يمكن أن يقوم به الوقف في توفير الدعم المالي، ورأس المال الذي يمكن إعادة استثماره في تنفيذ مشاريع تنموية متنوعة. فالوقف بفوائده المالية والاقتصادية يمكنه دعم المؤسسات التعليمية بموارد مالية إضافية، تسهم في تعزيز الأبحاث والتطوير وجودة التعليم، بشكلٍ يُعد استثماراً من أجل التنمية.

ثالثاً - متغير الجنسية

جدول 5

الفروق بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) ومستوى الدلالة لإجابات عينة الدراسة لمتغير نوع الجنسية

البعد	الفئات	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الاقتصادي	قطري	65	3.80	0.76	2.789	**0.007
	غير قطري	11	3.10	0.85		
العلمي	قطري	65	3.68	0.69	2.639	**0.01
	غير قطري	11	3.09	0.60		
الاجتماعي	قطري	65	3.51	0.76	2.061	*0.043
	غير قطري	11	3.01	0.69		
المقياس ككل	قطري	65	3.66	0.69	2.667	**0.009
	غير قطري	11	3.06	0.67		

*** دال إحصائيّاً عند مستوى دلالة 0.05 ** دال إحصائيّاً عند مستوى دلالة 0.01**

يوضح جدول 5 وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات العينة، في جميع محاور دور جامعات الوقف في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم، تعزى إلى متغير الجنسية في صالح فئة (قطري) والتي حصلت على متوسطات حسابية في الدور الاقتصادي 3.80، الدور العلمي 3.68، والدور الاجتماعي 3.51؛ في حين حصلت فئة (غير قطري) على متوسطات حسابية 3.10، 3.09، و3.01 على التوالي. وتنسب الدراسة هذه الفروق إلى أن حجم القطريين في العينة أكثر من 80% فضلاً عن الاختلافات القائمة نتيجة للتنوع الثقافي بين منتسبي الأوقاف، إضافة إلى تأصُّل ثقافة الوقف في المجتمع؛ فقد بلغت القيمة الإجمالية لأموال الوقف تحت إشراف (أوقاف) 4.5 مليار ريال قطري، تبعاً لإحصائيات (2022)، تمثل العقارات 80% منها (أمين، 2023). كما أن للوقف في المجال العلمي في قطر إسهامات بارزة كجائزة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني الوقفية العالمية التي تأسست عام (1998) لنشر ثقافة الوقف العلمي في المجتمع، وكذلك "برنامج المنح الوقفية" الحالي في جامعة حمد بن خليفة.

وتدرك العينة مدى أهمية دور جامعات الوقف وإسهامها في إحداث علاقات قوية بين الجامعات والمؤسسات البحثية العالمية؛ لتحقيق الفائدة العلمية المتبادلة، عن طريق الشراكات، والوصول إلى الزيادة المستمرة في الجودة التعليمية، والتركيز على فلسفة التعليم مدى الحياة، وارتباط العوائد المالية والاقتصادية، وانعكاسه على المستويين الاجتماعي والعلمي للطلبة وعلى مستقبلهم. وهذا يتوافق مع نتائج دراسة صلاح الدين وآخرين (2018) و(2016) Dyachkova.

رابعاً - متغير المؤهل العلمي

يُوضح جدول 6 نتائج تحليل اختبار التباين الأحادي (ANOVA)، ومستوى الدلالة لاستجابات أفراد العينة لجميع محاور دور جامعات الوقف في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم، بناء على متغير المؤهل العلمي.

جدول 6

نتائج تحليل اختبار التباين الأحادي (ANOVA) ومستوى الدلالة لاستجابات أفراد العينة لجميع محاور دور جامعات الوقف في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
العلمي	بين المجموعات	8.704	2	4.352	10.713	0.000
	داخل المجموعات	29.655	73	0.406		
	المجموع	38.359	75			
الاجتماعي	بين المجموعات	7.606	2	3.803	7.560	0.001
	داخل المجموعات	36.720	73	0.503		
	المجموع	44.325	75			
الاقتصادي	بين المجموعات	7.589	2	3.795	6.695	0.002
	داخل المجموعات	41.375	73	0.567		
	المجموع	48.964	75			
المقياس ككل	بين المجموعات	7.873	2	3.937	9.328	0.000
	داخل المجموعات	30.810	73	0.422		
	المجموع	38.683	75			

يتضح من جدول 6 وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05، بين المتوسطات الحسابية لجميع محاور الدراسة والمقياس ككل، وفق تصورات العينة في متغير المؤهل العلمي؛ فقد جاءت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، ولمعرفة اتجاه الفروق بين المتوسطات الحسابية؛ تم إجراء اختبار شيفيه (Scheffe) البعدي، إذ جاء اتجاه الفروق الإحصائية بين أفراد العينة من حمَلَة الدكتوراه والماجستير والبكالوريوس، في كل محور من محاور دور جامعات الوقف، وفي المقياس ككل. ويمكن أن يكون السبب وراء ذلك إلى أن الأفراد من حمَلَة الدكتوراه، قد يمتلكون معلومات قيمة، ورؤىً أعمق من غيرهم حول ارتباط الوقف بالتنمية، وكيف يمكن تطبيقه في المؤسسات التعليمية العليا، كمورد استثمار طويل الأجل. فهم قد يمتلكون خبرة شاملة ذات خلفية علمية جيدة، عن الدور المحتمَل لجامعات الوقف في مجالات التنمية الموجهة للاستثمار في الشباب، وصقل مهاراتهم، وتزويدهم بالخبرات العملية والميدانية؛ ما يشكل دوراً حيوياً في تنمية المجتمعات بشكلٍ مستدام. كما أن لديهم وعياً كافياً بضرورة إيجاد مثل هذا النوع من الجامعات؛ نظراً للدور الكبير لها في دعم الاقتصاد، وإيجاد منابع تمويل إضافية، تُسهم في الخروج من أزمة تمويل التعليم والاستمرار في الإنفاق عليه من قِبَل الحكومة. وأخيراً، فإن خلفيتهم العلمية والبحثية القوية تُتيح لهم الدراية بأحدث الدراسات ذات الصلة بالوقف والتنمية الاقتصادية، ولديهم القدرة الأكاديمية على تطوير منتجات تستند إلى نتائج البحوث؛ ما يسهم في تطوير الاقتصاد.

خامساً - متغير نوع الوظيفة

جدول 7

نتائج تحليل اختبار التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة لمتغير نوع الوظيفة

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
الاجتماعي	بين المجموعات	7.810	2	3.905	7.806	0.001
	داخل المجموعات	36.516	73	0.500		
	المجموع	44.325	75			

تابع/ جدول 7

نتائج تحليل اختبار التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة لمتغير نوع الوظيفة

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
الاقتصادي	بين المجموعات	6.896	2	3.448	5.984	0.004
	داخل المجموعات	42.068	73	0.576		
	المجموع	48.964	75			
العلمي	بين المجموعات	6.330	2	3.165	7.214	0.001
	داخل المجموعات	32.029	73	0.439		
	المجموع	38.359	75			
المقياس ككل	بين المجموعات	6.944	2	3.472	7.986	0.001
	داخل المجموعات	31.739	73	0.435		
	المجموع	38.683	75			

يبين جدول 7 وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين المتوسطات الحسابية لجميع محاور الدراسة والمقياس ككل، وفق تصورات العينة في متغير نوع الوظيفة؛ إذ جاءت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05. ولمعرفة اتجاه الفروق بين المتوسطات الحسابية؛ تم إجراء اختبار شيفيه (Scheffe) البعدي؛ فقد جاء اتجاه الفروق الإحصائية بين أفراد العينة من أصحاب الوظائف الإدارية، والوظائف الإشرافية، فالأفراد في الإدارة العليا لكل محور من محاور دور جامعات الوقف وفي المقياس ككل. وتعزو الدراسة سبب ذلك إلى أن الأفراد الإداريين هم في العادة الممارسون الفعليون للعمل الإداري، ويحتكون احتكاكاً مباشراً بالعمل الوقفي ولوائحه وإجراءاته وممارساته، ومن ثم لديهم تصورٌ واضح ليس فقط بمعوقات العمل الوقفي؛ بل وبمميزاته ومردوده.

وأخيراً، يمكنني القول: إن النتائج من متغيري الجنسية، ونوع الوظيفة يؤيد أحدهما الآخر، ويمثلان اتفاقاً في النتائج، أي أن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في تصورات أفراد العينة لمحاور الدراسة؛ جاءت لصالح القطريين، وأصحاب الوظائف الإدارية؛ إذ تُشكل نسبة القطريين الذين يعملون في إدارة الوقف النسبة الأعلى؛ أضف إلى ذلك، أن التوظيف في الوظائف الإدارية في الدوائر الحكومية بقطر يقتصر على القطريين.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج؛ فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- تنويع قنوات التمويل والموارد المالية للتعليم الجامعي؛ ما يساعد في تخفيف الإنفاق الحكومي، وذلك بالبدء بالتطبيق الفعلي لتجربة جامعات الوقف، والسعي إلى الاستفادة من النماذج العالمية ونتائج الدراسات الحديثة؛ للتأكد من قيامها بالدور الحيوي لها في تنمية التعليم الاقتصادية، مما يتوافق مع أهداف رؤية قطر (2030) وما قد يليها من رؤى.
- تشجيع قطاعي التعليم العالي -الخاص والعام- في قطر على تأسيس جامعات وقفية، أو أي صورة أخرى منها؛ كالصناديق، والكراسي العلمية الوقفية؛ بهدف الإسهام في تحقيق عائد تنموي مأمول، يُراعى أهمية أن تقوم جامعات الوقف بإطلاق برامج وتخصصات تعليمية تخدم تنمية المجتمع، وتتناغم مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة.
- الاستفادة من الثقافة والحجم الهائل للوقف المحلي، وتوجيهه نحو آفاق جديدة؛ مثل: التعليم، وتأسيس الجامعات الوقفية، مما يتطلب ضرورة إجراء تعديلات جوهرية وقانونية لتفعيل نظام الوقف في مجال التعليم، ودراسة النماذج التمويلية المتاحة والممكنة، وتحديد النموذج الأمثل للجامعات الوقفية هنا؛ وهذا يستلزم أمرين: نشر ثقافة جامعات الوقف، وتوعية الجمهور بدورها في تمويل التعليم العالي.

المراجع

أبو الهول، محيي الدين يعقوب منيزل. (2009، أكتوبر 20-22). *الأوقاف الإسلامية بين الواقع والمأمول* [بحث مقدم]. المؤتمر العالمي لجامعة الوطنية الماليزية، حول قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات، كولالمبور، ماليزيا.

الأشرم، فادي. (2019). *نحو إستراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين 2018* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية.

بن سمينة، دلال، وبوضياف، جهاد. (2018). دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*. *34*(2)، 165-173.

الجهني، حنان. (2016). دور أوقاف الجامعات السعودية في دعم بناء مجتمع المعرفة، من وجهة نظر قيادات الوقف فيها. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، *17*(4)، 114-150.

الجهني، محمد فالح. (2010). الدراسات المستقبلية شغف العلم وإشكالات المنهج. *مجلة المعرفة*، 175، 8–20.

الجيلالي، دلالي. (2017). دور الوقف في النهضة العلمية والثقافية- قراءة في التجربتين الإسلامية والغربية-. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، (17)، 139–151.

الحوراني، ياسر عبد الكريم. (2002). *الوقف والتنمية في الأردن*. دار مجدلاوي.

أمين، نشأت. (2023، ديسمبر، 7). 4.5 مليار ريال: قيمة الوقف في قطر. *جريدة الراية*. https://www.raya.com/2012/08/01/4-5-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B7%D8%B1/

الزيدي، عبد الهادي محمود. (2018). الوقف ودوره في تنمية موارد الدولة. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية*، *26*(2)، 58–78.

السرطاوي، فؤاد. (1999). *التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص*. دار المسيرة.

الشريف، محمد شريف. (2017). تجربة الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز في إدارة استثمارات الأوقاف. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، *1*(11)، 290–310.

القحطاني، منصور. (2001). *تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية وسبل تنميته: دراسة ميدانية* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أم القرى.

بو شريف، زينب. (2017). *استثمار الوقف وعلاقته بالتنمية الاجتماعية: دراسة ميدانية بمدينة باتنة* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة باتنة.

توفيق، بج بج، ولزهر، علمي، ورضوان، لما. (2020). الوقف على البحث العلمي، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة البصرة*، *10*(2)، 147–156.

خصيب، محمد سعيد عبد الرازق. (2021). *الوقف على التعليم الجامعي في فلسطين وآليات استثماره، رؤية فقهيّة ونموذج مقترح* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة القدس.

شرون، عز الدين. (2016). *مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية –دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة محمد خيضر.

شيخ، حسينة، وبن زيان، هجيره. (2017). *دور الوقف في التنمية الاقتصادية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد بوضياف.

صلاح الدين، نسرين، وعيسان، صالحه، ولاشين، محمد، والمعني، عبد الله. (2018). إدارة أموال الأوقاف وتوظيفها كبديل لتمويل التعليم العالي بسلطنة عمان. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 7*(5)، 86–101.

مصبح، معتز. (2013). دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية لقطاع غزة [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية.

نصير، نجوى، والإبراهيم، عدنان. (2018). تصور مقترح لتفعيل الوقف التعليمي في تمويل الجامعات الأردنية الحكومية. *دراسات: العلوم التربوية، 45*(4).314–302 .

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. (2008). *رؤية قطر الوطنية 2030*. الدوحة، قطر: الأمانة العامة للتخطيط التنموي والإحصاء. استرجعت بتاريخ نوفمبر، 17، 2023، من: http://www.mdps.gov.qa/en/qnv/Documents/QNV2030_English_v2.pdf

وكالة الأنباء القطرية. (2022، ديسمبر، 5). *خبراء يؤكدون أن التطوع أصبح ثقافة في المجتمع القطري*. استرجعت بتاريخ ديسمبر، 7، 2023، من:

https://www.qna.org.qa/ar-QA/News-Area/News/2022-12/05/0135-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D8%B1-%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D9%8A--%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B9-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%B1%D9%8A

Ashram, F. (2019). *Towards a Developmental Strategy for the Development of Educational Endowments to Finance University Education in Palestine 2018* (in Arabic) [Unpublished Master's Thesis]. Islamic University.

Aljilani, D. (2017). The role of endowment in scientific and cultural renaissance: A study of the Islamic and Western experiences (in Arabic). *Academy of Social and Human Studies. Department of Economic and Legal Sciences, 17*, 139-151.

Al-Jahney, H. (2016). The role of university endowments in Saudi Arabia in supporting the building of a knowledge society from the perspective of endowment leaders (in Arabic). *Journal of Educational and Psychological Sciences, 17(*4), 114-150.

Al-Kubaisi, H. (2022). Upgrading: An Analysis of Financial Aids and Academic Performance at Qatar University. *TEM Journal*, *11*(2), 639-650.

Al-Sharif, M. (2017). The experience of the scientific endowment at King Abdulaziz University in managing endowment investments (in Arabic). *Journal of Ijtihad for Legal and Economic Studies, 1(*11), 290-310

Al-Zaidi, A. (2018). Endowment and its role in developing state resources (in Arabic). *Journal of Islamic University for Legal and Shari'a Studies, 26(*2), 58-78.

Ben Slimane, D., & Boudiaf, J. (2017). The role of the waqf system in economic and social development (in Arabic). *Journal of Law and Human Sciences, University of Zian Achour, 34(*2), 165-173.

Dyachkova, E. (2016). Managing endowment fund income in universities. *Вопросы образования: Educational Studies, 1*, 225-244.

Fack, G., & Grenet, J. (2016). Improving college access and success for low-income students: Evidence from a large need-based grant program. *American Economic Journal: Applied Economics*, *7*(2), 1-34.

Fakhrunnas. F. (2016). A Study on Sources of Waqf Funds for Higher Education in Selected Countries. *Adam Akademi Journal, 1(1),* 113-128.

Feldman, M., Hadjimichael, T., Lanahan, L., & Kemeny, T. (2016). The logic of economic development: A definition and model for investment. *Environment and Planning C: Government and Policy*, *34*(1), 5-21.

Goldrick-Rab, S., Kelchen, R., Harris, D. N., & Benson, J. (2016). Reducing income inequality in educational attainment: Experimental evidence on the impact of financial aid on college completion. *American Journal of Sociology*, *121*(6), 1762-1817.

Haller, A. P. (2012). Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge. *Economy Trans disciplinarity Cognition*, *15*(1), 66-71

Hussin, R., Abdul Rashid, R., & Yaakub, N. (2016). Exploratory Study on Waqf Implementation in Malaysian Public and Private Universities: With Special Reference to Turkish Universities. *International Journal of Business, Economics and Law*, *9(*4), 16-23.

Mujani, W., Taib, M., Rifin, M., & Khalid, K. (2018). The History of the Development of Higher Education Waqf in Malaysia. *International Journal of Civil Engineering and Technology, 9(*3), 549–557.

Mujani, W., Taib, M., & Rifin, M. (2016). Waqf Higher Education in Malaysia. *International Conference on Education, E-learning and Management Technology, 1(*1), 519-522.

Salah Eldin, N., Issan, S. A., Lashin, M., & Al-Mani, A. (2018). Managing and employing endowment funds as an alternative for funding higher education in the Sultanate of Oman (in Arabic). *International Journal of Specialized Education, 7(*5), 86-101.

Sharon, A. (2016). *A Contribution to Activating the Role of Monetary Endowment in Development: A Case Study of Some Islamic Countries* (in Arabic) [Unpublished Doctoral Thesis]. University of Mohamed Khider-Béchar.

Sheikh, H., & Benzian, H. (2017). *The role of endowment in economic development* (in Arabic) [Unpublished Master's Thesis]. University of Mohamed Boudiaf.

Suhaimi, M.F., Ab Rahman, A., Marican, S. (2014). The role of share waqf in the socioeconomic development of the Muslim community: the Malaysian experience. *Humanomics, 30*(3), 227–254. https://doi.org/10.1108/H-12-2012-0025

Usman, M., & Ab Rahman, A. (2021). Funding higher education through waqf: a lesson from Pakistan. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, *14*(2), 409-424. https://doi.org/10.1108/IMEFM-05-2019-0200

Yayeb, A. (2017). Proposed Considerations to Improve Funding and its Management in Universities of the Arabic Countries. *Journal of Education and Practice, 8(*10), 234-249.

The Role of Endowment Universities in Qatar's Economic Development of Education in Line with the QNV (2030)

Dr. Huda S. Al-Kubaisi[1]
College of Education - Qatar University
State of Qatar

Abstract

Objectives: This study aimed at identifying the vital role of Waqf (Islamic endowment) universities in supporting education economic development in Qatar as aligned with QNV (2030), in the lights of the global models. **Methodology:** To achieve its objectives, the study employed a descriptive approach, and considered a three-dimension-questionnaire for data collection: economic, social, and scientific. The sample consisted of 76 randomly selected individuals from Awqaf, who were treated as experts in Islamic endowments. **Results:** Among other key findings, the role of Waqf universities in supporting economic development in education, with the scientific dimension at the top, was significantly perceived 3.65. Statistically significant differences in the sample's perceptions of this role in economic development were attributed to age, nationality, and qualifications. **Conclusion:** The study recommends diversifying funding for higher education to reduce government spending by implementing Waqf universities, benefiting from global models and recent research findings. Encouraging both private and public higher education sectors in Qatar to establish Waqf universities or similar entities, such as endowment funds and scientific seats, is suggested. Finally, leveraging the rich cultural and substantial resources of local endowments and directing them towards education is crucial to fulfilling their anticipated role..

Key words: Higher Education Institutions, Endowment/Waqf Universities' Role, Economic Development of education, Global Examples, QNV 2030.

1 Assistant Professor of Education Finance and Director of National educational development center, Qatar University. **Research Interestes:** Education Finance, Evaluation of Educational and Financial Policies and Mechanisms for Public and Private Education, Educational Reforms, Academic Accreditation and Quality Assurance, and Higher Education Marketing. **e-mail: huda@qu.edu.qa**

- **Submitted 12/9/2023, Accepted 17/1/2024.**

للاستشهاد

الكبيسي، هدى. (2024). دور جامعات الوقف في تعزيز التنمية الاقتصادية للتعليم في دولة قطر لمواكبة رؤية قطر (2030)، *المجلة التربوية*، *39*(153)، 249-290.

http://doi.org/10.34120/joe.v39i153.465

To Cite:

Al-Kubaisi, H. (2024). The role of endowment universities in Qatar's economic development of education in line with the QNV (2030). *The Educational Journal*, *39*(153), 249-290.

http://doi.org/10.34120/joe.v39i153.465